

توظيف أبنية الجموع عند فاضل صالح السامرائي

عفراء جميل عباس

باحث دكتوراه - قسم اللغة العربية (الدراسات اللغوية والنحوية)

كلية البنات، جامعة عين شمس- مصر

afraajameel74@gmail.com

أ.د/ محمد مزعل خلاطي

أستاذ علم اللغة

كلية الآداب – جامعة واسط - العراق

mmiziel@uowasit.edu.iq

أ.م.د/ يحيى فرغل عبد المحسن

أستاذ علم اللغة

كلية البنات- جامعة عين شمس - مصر

dryahyaf@gmail.com

المستخلص:

لا يخفى على المتتبع للغة العربية ميل المتكلم العربي للاختصار، وسعيه الدائم لإيجاد الأساليب والعبارات والصيغ والأبنية المؤدية للمعاني بشكل موجز كي يبعد عنه شبح التكرار ودوامة الإطناب، وينقذ المتلقي من هلكة الملل وطول الانتظار. ولعلّ أهم تلك الأساليب اللغوية الموجزة ما وجدته الباحثة في بحث الأبنية الصرفية لاسيما أبنية الجموع على اختلاف أنواعها، فهي وإن كانت تمتلك أبنية مفردة تزداد عليها زيادات مختلفة؛ لتدل بعد ذلك على معنى ما زاد عن اثنين أو أكثر إلا أنّ دلالتها داخل السياق قد يزداد عليها؛ لتحمل مفهوم الدلالة على الكثرة أو القلة، فتساق تحت تأثير وجودها ألفاظاً أخرى تشاركها تلك الدلالة مما يمنح النص اللغوي ولاسيما القرآني الدقة التامة في استعمال أبنية هذا الجمع دون ذلك. ومما لا شكّ فيه أنّ أبنية الجموع تختلف في بنائها ودلالاتها، فهي تارة تخضع لتأثير مفهوم سلامة بناء المفرد من التكسير، فينتج عن ذلك ما يسمى بجمع التصحيح بنوعيه وما يلحق بهما، وتارة تنضوي تحت مفهوم التكسير وتغيير مواضع وحركات الحروف، فيتكون ما يسمى بجمع التكسير وما عدّ ضمن أنواعه المختلفة، بل إنّ تلك الأبنية بزياداتها المختلفة؛ لاختلاف نوع الجمع قد تحمل دلالات أخرى كالدلالة على التذكير أو التأنيث أو على منتهى الجموع والجنس الجمعي؛ لذا كان لا بد للباحثة أن تبين مفهوم الجمع في اللغة والاصطلاح؛ لتضع اللبنة الأولى في ذهن القارئ المتلهف؛ لمعرفة كيفية توظيف أبنية الجموع في تفسير النص، متخذة من الشواهد القرآنية التي أوردها السامرائي مادة للبحث والتقصي عن دور تلك الأبنية في بيان معنى النص ومدى تناسب ألفاظه وارتباط بعضها ببعض من أجل رسم الصورة البيانية المتكاملة لأيات القرآن الكريم.

الكلمات الدالة: توظيف، أبنية الجموع ، فاضل صالح السامرائي.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد....

القرآن كتاب الله المعجز الذي حير العقول وشغل كثيرًا من الباحثين قدامى ومحدثين على اختلاف اهتماماتهم اللغوية والتفسيرية والفقهية والأصولية؛ وذلك لأنه يحوي في ثناياه أسرارًا عظيمة، جعلت المسلمين، بل حتى المستشرقين يجمعون كلّ قواهم، ويكرّسون جُلّ حياتهم؛ لخدمته وبيان معانيه وتفسير مبانيه، فهم لم يدخروا جهدًا في تفسير آياته، والتنقيب عن دقائقه وأسارته، والعمل به والسير على نهجه في جميع أوامره ونواهيه، فتركوا لنا بعد ذلك كله تراثًا خالدًا متعدد المضامين قد ذاع صيته في مشارق الأرض ومغاربها.

وممّا لا شكّ فيه أنّ الله عزّ وجلّ وهب اللغة العربية خصائص فريدة، ومميزات عديدة، ثمّ حباها بعلماء أفاض، نذروا أنفسهم لخدمتها، وبذلوا كلّ ما في وسعهم من أجل إبراز كنوزها، ومن هؤلاء الأعلام الذين يُشار لهم بالبنان وتخضع لعلمهم الأقلام الدكتور فاضل صالح السامرائي، فهو عالم لغوي جليل، كرسّ حياته لخدمة لغة القرآن، فتناولها بالتحليل والتفسير البياني، وكانت له مؤلفات كثيرة في هذا المجال، تناول فيها تفسير كلام الله المعجز في ألفاظه، ونظمه ودلالاته وموسيقاه، بأسلوب سلس مدعوم بالأدلة العقلية والنقلية، إلا أنّ هذا العلم الوافر والغني بالكنوز الربانية، لم يبق حبيس الكتب وأسيجة الرفوف، بل أُتيح له أن يتحرر من صراع قيوده؛ ليحط رحاله في كل بيت، فيشمل بذلك الطبقات الإنسانية على اختلاف مستوياتها العلمية وتنوع اهتماماتها، مما أتاح الفرصة للجميع؛ لينهلوا العلم والمعرفة من ينباع القرآن الكريم العذبة بأسلوب بسيط يدخل القلوب قبل العقول فينبيرها ويجلو بصرها بما أنعم الله عليه من سليقة في الحديث عبر برنامج - لمسات بيانية- بُنت حلقاته على شاشة تلفزيون الشارقة الفضائية في مدينة (أبو ظبي)، فكانت من علامات نجاح هذا البرنامج القيم أن حصد الجائزة العالمية السابعة كأفضل برنامج تلفزيوني في خدمة القرآن الكريم عام 1435هـ.

ونظرًا لأهمية دراسة الجوانب التفسيرية للقرآن الكريم وأدواتها المختلفة التي هي أدوات اللغة العربية ذاتها ارتأت الباحثة أن يكون لقلما الشرف في الحديث عن توظيف أبنية الجموع عند الدكتور فاضل السامرائي كأنموذج من نماذج وأدوات لغوية متعددة خدمت النصّ القرآني وأبرزت جواهره. وقد اتّبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي؛ لبيان ذلك التوظيف؛ لانسجامه مع طبيعة الموضوع، وقدرته على رصد أسباب استعمال القرآن الكريم لأبنية الجموع المختلفة بما يتناسب مع السياق العام للنص، ويخدم معناه التفسيري الخاص، معتمدة في ذلك على مصادر متنوعة شملت كتب التفسير واللغة والنحو والبلاغة وعلوم القرآن.

أمّا الأسباب الموجبة لاختيار هذا الموضوع والبحث فيه، فيمكن تلخيصها بالآتي:

1- السعي لبيان دور البرامج المرئية المختصة بتفسير لغة القرآن الكريم في الكشف عن الكنوز اللغوية، والأسرار الإعجازية التي تميزت بها تلك اللغة، والتأكيد على إمكانية الاستفادة الكاملة من جميع الجهود المبذولة من قبل علماء اللغة في إيجاد ما يسمى بالمكتبة اللغوية المرئية، التي تُسهم بشكل مباشر في إيصال المعلومة اللغوية والمعرفة القرآنية إلى جميع العقول البشرية على اختلاف مستوياتها العقلية والعلمية والثقافية.

2- تسليط الضوء على أبرز علماء اللغة المحدثين المهتمين بالجانب القرآني، الذين مازجوا في تقديم جهودهم وشرح أفكارهم واستنتاجاتهم بين المقروء والمسموع المرئي سعيًا منهم لإيصال الثقافة اللغوية القرآنية إلى جميع الأطياف والمجتمعات الإنسانية حتى تلك الناطقة بغير اللغة العربية.

3- بيان رأي الدكتور فاضل السامرائي في كيفية توظيف القرآن الكريم لأبنية الجموع، ودور ذلك التوظيف في خدمة السياق العام للنص القرآني، فلغة القرآن تتسم بالدقة التامة في اختيار بناء دون آخر، ويبدو أنّ السامرائي كان متنبهاً لذلك، وحاول تبيان الأمر من خلال موازنة الشواهد القرآنية بعضها ببعض، مستعملاً قدرته اللغوية التي حباه الله عزّ وجلّ بها لكشف تلك السمة الجمالية والإعجازية للغة القرآن الكريم.

الدراسات السابقة:

لم تجد الباحثة في خضم تباري أقلام الباحثين لتناول جهود علماء اللغة المحدثين في بيان توظيف اللغة لأدواتها المختلفة في تفسير القرآن الكريم جهداً يُذكر تناول بشكل خاص أبنية الجموع في أحد البرامج المرئية التي سلطت الضوء على اللغة القرآنية وخصائصها.

أمّا فيما يتعلق بجهود الباحثين التي تناولت موضوع أبنية الجموع التي تزخر بها مؤلفات الباحثين قدامى ومحدثين فهي كثيرة ومتعددة لا يسع المقام لحصرها وتصنيفها، لكن يمكن للباحثة أن تذكر بعضاً منها:

1- **البلغة إلى أصول اللغة:** للمؤلف أبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنّوجي، تحقيق الباحثة: سهاد حمدان أحمد السامرائي (رسالة ماجستير)، جامعة تكريت.

2- **صيغ منتهى الجموع في لسان العرب- دراسة صرفية دلالية-** للباحث: سائد محمود حسن صوافطة، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2010م.

أمّا فيما يتعلق بهدف البحث العام فالباحثة تسعى فيه إلى بيان مدى فاعلية أبنية الجموع في تحقيق المعنى المراد من النص القرآني عند فاضل السامرائي، فلكلّ جمع بحسب رأيه ميزة تميزه من غيره من الجموع في مضمّار إفادة المعاني القرآنية الدقيقة، التي يُعتمد عليها في تفسير القرآن الكريم ومعرفة أحكامه ونواحيه.

ولتحقيق تلك الغاية جعلت الباحثة البحث في ثلاثة مباحث تناول الأول منها: معنى الجمع في اللغة والاصطلاح، وأنواعه المتعددة التي قسّمها وحدّ حدودها علماء العربية بعد عملية جمع واستقراء وقياس للغة العربية، أمّا الثاني فتناولت فيه كيفية توظيف جموع التصحيح عند السامرائي في تفسير القرآن الكريم، في حين خُصّص الثالث منها لبيان توظيف جموع التكسير في بيان دقائق ذلك التفسير.

المبحث الأول: الجمع في اللغة والاصطلاح.

إنّ الجمع في اللغة العربية شأنه شأن جميع موضوعات اللغة التي تناولتها المعجمات وكتب اللغة بالإيضاح والشرح وبيان مفهوماها اللغوي والاصطلاحي وأنواعه المتعددة.

1- **الجمع لغةً:**

الجمع لغةً: ضم الشّيء إلى الشّيء، وذلك حاصل في الاثنين بلا خلاف بين علماء اللغة، وإنّما الخلاف في صيغ الجمع وضمائره، فالأصح أن يكون أقلّ مسمّى الجمع ثلاثة بإجماع أهل اللغة نحو: رجال، وزيدون⁽¹⁾.

⁽¹⁾ يُنظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ) تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت: 1/ 332.

2- الجمع اصطلاحاً:

هو الاسم الموضوع للأحاد المجتمعة، الدال عليها بلفظه دلالة تكرر الواحد منها بالعطف⁽²⁾، وبمعنى آخر هو صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين، والأصل فيه العطف كالتثنية، إلا أنهم لمَّا عدلوا عن التكرار في التثنية طلباً للاختصار كان ذلك في الجمع أولى⁽³⁾. ولعلَّ المتتبع للغة العربية بصورة عامة واللغة القرآنية بصورة خاصة يلحظ وجود أنواع مختلفة من أبنية الجموع، دأب علماء العربية قديماً وحديثاً على دراستها، وبيان كيفية معرفتها، حتى انتهوا إلى تقسيمها إلى نوعين، هما: جمع التصحيح، وجمع التكسير، ويمكن بيانها بالآتي:

أولاً: جمع التصحيح:

وُسِمَ بالسَّالم الصحيح؛ لأنَّ الواحد فيه يسلم من التغيير؛ أي إنَّه يأتي بلفظه البتَّة من دون أي تغيير، ثمَّ تزداد عليه زيادة تدلُّ على الجمع، كما فُعل في التثنية، والاسم المجموع جمع السلامة على نوعين: مذكرٌ ومؤنثٌ⁽⁴⁾. ويمكن بيانها بالآتي:

أ- جمع المذكر السَّالم:

هو ما دلَّ على أكثر من اثنين، ولحقَّ آخره واوٌ مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة، والاسم الذي يُجمع جمع مذكر سالم في اللغة نوعان: العلم والصفة⁽⁵⁾.

ب- جمع المؤنث السَّالم:

هو ما لِحَقَّ آخره ألفٌ وتاء زائدتين، سواء أكان لمؤنث حقيقي كمسلمات، أو مؤنث مجازي كدريهمات⁽⁶⁾.

ثانياً: جمع التَّكسير:

التكسير لغة مصدر «كسِرَ الشيء يكسره كسراً» فانكسر وتكسر شُدَّدَ للكثرة، وكسره فتكسر، وبمعنى آخر جمع التكسير: ما تغير فيه بناء الواحد، ولم يبين على حركة أوله، كدرهم ودرهم، وبطن وبطن⁽⁷⁾. أمَّا اصطلاحاً: فهو ما دلَّ على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير ظاهر، ويكون للعاقل وغير العاقل، وللمذكر والمؤنث، وهو سماعيٌّ في أكثر أوزانه⁽⁸⁾، ولهذا النوع من الجمع أصناف متعددة في كتب علماء اللغة يمكن بيانها بالآتي:

أ- جموع القلة والكثرة:

⁽²⁾ يُنظر: شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة- القاهرة، ط2، 1414هـ- 1993م: 110/1.

⁽³⁾ يُنظر: أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ- 1999م، 1: 62.

⁽⁴⁾ يُنظر: شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م: 213 /3.

⁽⁵⁾ يُنظر: التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1403هـ- 1983م: 77 /1.

⁽⁶⁾ يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1400 هـ - 1980 م 4/ 114. التعريفات، للجرجاني: 77 /1.

⁽⁷⁾ يُنظر: لسان العرب، ابن منظور: 139/5. تاج العروس الزبيدي: 42/14.

⁽⁸⁾ يُنظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر: 1932 /3.

قد قسّم اللغويون جمع التكسير إلى قسمين هما: جموع القلة، وجموع الكثرة، ولجمع القلة أربعة أبنية هي: «أفعل»، و«أفعال»، و«أفعله»، و«فعله»، وما سوى هذه الأربعة من الأبنية ينضوي تحت جموع الكثرة، ويُحمل على المجاز استعمال كل واحد منها في موضع الآخر⁽⁹⁾.

ب- منتهى الجموع:

هناك نوع آخر يُلحق بجموع الكثرة وهو منتهى الجموع، وقد أوضح السامرائي أنه كل جمع ثالثه ألف زائدة بعدها حرفان، على أن يكون أولها - صيغة منتهى الجمع- مفتوحاً، مثل: أكابر، أصابر، مساجد، منابر، مضيقاً أنه قد يأتي على ثلاثة أحرف أو سطها ساكن، مثل: قناديل، أباريق، تماثيل، أساليب، وحكمه أن لا ينون، ويُجر بالفتحة بدل الكسرة إلا إذا عُرّف ب «ال» أو أُضيف فإنه يُجر بالكسرة، وسمي هذا النوع من الجمع ب « منتهى جموع التكسير»، إلا أنهم اختصروه فقالوا: « منتهى الجموع»⁽¹⁰⁾.

ولصيغ منتهى الجمع مصطلحات أخرى تداولها لغويو العرب على ألسنتهم منها: جمع الجمع، و الجمع الأكبر، والجمع الأقصى، والجمع المكرر، والجمع المنتاهي وغيرها من التسميات التي دونوها في مؤلفاتهم، والتي لا تقل دقة عن مصطلح منتهى الجموع⁽¹¹⁾.

ج- اسم الجنس الجمعي:

وهو ما كان دالاً على حقيقة موجودة، وذوات كثيرة، وتحقيق ذلك لا يكون إلا إذا كان الاسم المفرد دالاً على أشياء كثيرة، ودالاً مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابهاً تاماً، حتى يكون ذلك الاسم اسماً لذلك الأمر الذي وقع به التشابه، فعندئذ يسمى الاسم باسم الجنس⁽¹²⁾.
وخلاصة القول فيه: إن واحد يتميز بالياء أو بالتاء ولم يلزم تأنيثه، وأمّا اسم الجمع ما لا واحد له من لفظه، وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه، أو بمعنى آخر ما له واحد من لفظه ولكنه مخالف لأوزان الجمع المعروفة، أو غير مخالف لها لكنه مساوٍ للواحد دون قبح في التذكير والنسب⁽¹³⁾.

المبحث الثاني: توظيف جموع التصحيح عند فاضل السامرائي .

عمد السامرائي من خلال لمساته البيانية إلى بيان كيفية توظيف القرآن الكريم؛ لأبنية الجموع المختلفة ولا سيما جموع التصحيح، ودقته في استعمال جمع دون جمع آخر، مما أثار تساؤلات كثيرة في أذهان العلماء والدارسين والمهتمين بالجانب اللغوي والقرآني حول أسباب ذلك، معتمداً في عرض آرائه وتحليلاته على جملة من الشواهد القرآنية التي تضمنت جموع التصحيح وما ألحق بها من الألفاظ، منها:

- «النبيين»، و«الأنبياء» في قوله تعالى: ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾ [البقرة: 60].

⁽⁹⁾ يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد المالكي: 3/ 1378.

⁽¹⁰⁾ ينظر: الحلقة: 191.

⁽¹¹⁾ يُنظر: صيغ منتهى الجموع في لسان العرب (دراسة صرفية دلالية)، سائد محمود حسن صوافطة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2010م، ص: 8-9. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيوييه (المتوفى: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م: 618/3. شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإسترابادي: 230/1. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندواي، المكتبة التوفيقية - مصر، ج3، ص: 374.

⁽¹²⁾ يُنظر: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش: 1/ 91.

⁽¹³⁾ يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد المالكي: 3/ 1418.

وقوله عز وجل: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا تَفْتُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١١٢].

ف«النَّبِيِّينَ» في قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ جمع مذكر سالم، ينضوي تحت مُسَمَّى جموع القلة، وقد جاءت معه لفظة «الْحَقِّ» المعرفة؛ للدلالة على أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ الْحَقِّ الذي يستوجب القتل وهو (النفْسُ بالنفس)، ومن قتل واحداً بغير الحق الداعي إلى القتل كان ظالماً. أمَّا «الْأَنْبِيَاءَ» في السورة الثانية ﴿وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾، فهو جمع تكسير من جموع الكثرة، وهو أعمُّ وأشمل، وقد جاءت معه لفظة «حق» نكرة؛ أي إِنْهُمْ يَقْتُلُونَ مِنْ دُونِ سَبَبٍ أَوْ مِنْ دُونِ أَيِّ مَدْعَاةٍ للقتل، ومن حيث الدلالة اللغوية هذا أعظم وأكبر جرماً من قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾.

ويبدو أنَّ السياق في البقرة يخدم المعنى الذي من أجله استعمل ذلك الجمع بدليل قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾، فقد جمعهما في كلام واحد، بينما في آل عمران قال تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾، وبعدها أكد وكرَّر وعمَّم بقوله: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾، وبتكرار لفظة «ضُرِبَتْ» أصبح تعميماً وتأكيداً؛ لأنَّهم فعلوا الأسوأ، فاستحقوا التأكيد في ضرب الذلَّة والمسكنة، وذلك التأكيد يختص ببني إسرائيل دون غيرهم⁽¹⁴⁾.

إنَّ «النَّبِيِّينَ» جمع واحده «نبي» بلفظ غير مهموز، على الرغم من أنَّ أصله الهمز، فهو مأخوذ من «أنبأ» عن الله فهو ينبي عنه إنباء، والاسم منه «نبي» ولكنه صرف وهو «مُفْعِلٌ» إلى «فَعِيلٌ»، وجعلت الياء مكان الهمزة من «النبيء»، فقيل: نبي. وجمَع أيضاً «أنبياء» على وزن «أفْعلاء» كقولهم: «ولي، وأولياء»⁽¹⁵⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ ورود لفظة «النَّبِيِّينَ» بجمع السلامة في سورة البقرة مناسب من جهتين؛ الأولى منهما: شرف الجمع لشرف المجموع، والثانية: مناسبة زيادة المد لزيادة أداة التعريف في لفظ «الحق»، في حين أنَّ «الأنبياء» لم يكن فيها سوى شرف المجموع؛ وذلك لأنَّ العرب تتسع في جموع التَّكْسِيرِ، فتوقعها على أولي العلم وغيرهم، وقد جيء بالجمع هنا مكسراً؛ لتحصل اللُّغْتان، حتى لا يبقى لمن تحدى القرآن حجة؛ لأنَّه يخاطبهم بلغاتهم التي يعرفونها، فهو الإعجاز بعينه⁽¹⁶⁾.

وقد جاء في التَّحْرِيرِ والتَّنْوِيرِ أنَّ قوله تعالى: ﴿قَتَلَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ خاص بأجيال اليهود، أي بدون وجه معتبر في شريعتهم، فإن فيها: «أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً» [المائدة: 32]⁽¹⁷⁾.

ويبدو أنَّ مجيء «بغير حق» بصيغة التَّنْكِيرِ يرجع إلى أنَّ الجملة هنا أخرجت مخرج الشَّرْطِ، وهو عام لا يتخصص، في حين أنَّه في السورة الأخرى جاء بالتَّعْرِيفِ؛ لأنَّ الحقَّ الذي كان يُستباح به قتل

¹⁴ يُنظر: الحلقة: 16 و141.

¹⁵ يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م: 2/ 140.

¹⁶ يُنظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 1408 هـ - 1988 م: 3/ 262.

¹⁷ يُنظر: التَّحْرِيرِ والتَّنْوِيرِ، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور (المتوفى: 1393هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، 1984 هـ: 1/ 530.

الأنفس عندهم كان معروفاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: 45]، فالحق هنا الذي نُقِلَ به الأنفس معهود معروف، بخلاف ما جاء في السورة الأولى من تنكير الحق⁽¹⁸⁾.
 أمّا الكرمانى فقد رجَّح أن يكون للمناسبة دور في اختيار نوع الجمع، حيث ذهب إلى أن جمع «النبیین» في البقرة جاء للمناسبة، أي إنَّه جاء موافقاً لما بعده من جمعي السلامة وهو «النبیین» و«الصابئين»، وكذلك في آل عمران «إِنَّ الَّذِينَ» و«ناصرين» و«معرضون» بخلاف الأنبياء⁽¹⁹⁾.
 لكنَّ أبا حيان نحا منحى لغويّاً آخرَ مخالفاً بذلك من سبقه، ومفنداً الرأي القائل بوجود اختلاف في الدلالة بين جمع السلامة والتكسير في لفظ النَّبِيِّ؛ لأنَّ الجمعين - بحسب قوله- إذا دخلت عليهما «ال» تساويا بخلاف حالهما إذا كانا نكرتين، فجمع السلامة ظاهر في القلة، وجمع التكسير ظاهر في الكثرة⁽²⁰⁾.
 وهنا تجد الباحثة أنَّ السامرائي لم يخرج برأيه في بيان علَّة جمع «نبي» بلفظين مختلفين، عن سبقه من المفسرين الأجلاء من جهة، كما أنَّ السياق الذي ورد فيه مجيء جمع السلامة مع المعرف بـ«ال» يدلُّ على أنَّ الجرم أخف وطأة من مجيء جمع التكسير مع النكرة.

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ السامرائي لم يغفل في حديثه عن جمع المذكر السالم عن ذكر الألفاظ الملحقة به، والتي ذكر من أمثلتها:

• «العالمين» في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاحة: 2].

فقد ذكر السامرائي أنَّ سورة الفاتحة تبدأ بقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وتنتهي بقوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاحة: 7].
 فـ«العالمين» ملحق بجمع المذكر السالم؛ لأنَّ الأصل في جمع المذكر السالم أن يكون علماً لعاقل أو صفة لعاقل، والعالمين ملحقة بها، والكلام في هذه السورة عن تقسيم الخلائق، فالمكلفون أصناف: فهم إمَّا المُنْعَم عليهم، أو المغضوب عليهم الذين عرفوا الحقَّ وحادوا عنه، أو الضالين، وليس هناك صنف آخر، وقد قسّمهم هذا التقسيم؛ ليشمل الإنس والجن، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107]، وقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لِّلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: 1]⁽²¹⁾.
 فـ«العالمون» جمع عالم، جمع لا واحد له من لفظه، كالأنام والرهط والجيش، ونحو ذلك من الأسماء التي هي موضوعات على جماع لا واحد له من لفظه، والعالم اسم لأصناف الأمم، فالإنس عالم، والجن عالم، وقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، أي ربُّ الجن والإنس⁽²²⁾.
 وقد جاء في تاج العروس جمع «العالم»: العوالم بمعنى الخلق؛ لأنَّ كلَّ نوع من هذه الموجودات قد يُسمى «عالمًا»، وأمَّا جمعه جمع السلامة؛ فلأنَّه معني بأصناف الخلائق، من الملائكة والجن والإنس، دون غيرها⁽²³⁾.

⁽¹⁸⁾ يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، 1420هـ: 76/3.

⁽¹⁹⁾ يُنظر: البرهان في توجيه متشابه القرآن، الكرمانى: 75/1.

⁽²⁰⁾ يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: 382/1.

⁽²¹⁾ يُنظر: الحلقة: 37 و85.

⁽²²⁾ يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م: 177/2. جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري: 143/1 - 144.

⁽²³⁾ يُنظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الرّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، دار الهداية: 134/33.

وعليه فإن «عالمون» اسم جمع ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه؛ لأنه لا واحد له من لفظه، وليس من شأن الجمع أن يكون أقل دلالة من مفرده⁽²⁴⁾.

وبما أن «عالمون» لا يدل إلا على المذكر العاقل؛ فهو خاص، والخاص لا يكون جمعاً للعام، إنما هو اسم جمع، ومن يقول: إن «عالمون» جمع عالم من باب التغليب، لا يصح قوله؛ لأنه ليس جمع مذكر سالم حقيقة، فهو ليس علماً ولا صفة، بل ملحوق به⁽²⁵⁾.

وكما استدلت السامرائي ببعض الشواهد القرآنية على توظيف جمع المذكر السالم والألفاظ الملحقة به في التفسير، فقد عمد إلى بيان الشواهد المشتبهة على جمع المؤنث السالم وما ألحق به أيضاً، منها:

- «سُنْبِلَاتٍ»، و«سَنَابِلٍ» في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضِرٍ﴾ [يوسف: 43]، وقوله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ﴾ [البقرة: 261]

ذكر السامرائي أن «سُنْبُلَاتٍ» جمع مؤنث سالم من جموع القلة، و«سَنَابِلٍ» جمع تكسير من جموع الكثرة، والعدد واحد فيهما «كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ» [البقرة: 261]، فقد استعمل جمع الكثرة «سَنَابِلٍ» في مقام تكثير الحسنات ومضاعفة الأجور.

أما استعمال «سُنْبُلَاتٍ» على الحقيقة، فالمقام معها ليس فيه تكثير ولا مبالغة ولا مضاعفة، ويتضح ذلك من خلال السياق في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةٌ حَبَّةٌ﴾ ليست فقط سبعمائة، بل إن الله يضاعف الأجر كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، فالأصل في اللغة استعمال «سُنْبِلَاتٍ»، لكن يجوز استعمال «سَنَابِلٍ»⁽²⁶⁾.

إن «سُنْبُلَةً» على وزن «فُعْلَةٌ» من السبل، يُقال: أسبل الزرع إذا صار فيه السُنْبِل، وجمعها «سَنَابِلٍ»، إذ كان المقام مقام تكثير وتضعيف. أما جمعها على «سُنْبِلَاتٍ» في سورة يوسف، فعلى جمع القلة؛ لأن السبعة قليلة ولا مقتضى للتكثير⁽²⁷⁾.

وقد نزل قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ﴾ في سائر وجوه البر من: صدقة، وجهاد، وإنفاق المال على الفقراء المحتاجين⁽²⁸⁾، أي إن استعمال «سَنَابِلٍ» بصيغة جمع التكسير؛ لبيان ما أعدّه الله للمنفق في سبيله، فكان ما استعمل مناسباً لبيان وجه الكثرة والمبالغة، في حين أن السياق في يوسف في الإخبار عن رؤيا، أي إنها لا تحتاج إلى التكثير والمبالغة فاستعمل «سُنْبِلَاتٍ»⁽²⁹⁾.

ووفقاً لرأي السامرائي والعلماء الذين سبقوه يمكن القول: إنه من الصعب تحديد دلالة البناء إذا جُرد من السياق اللغوي، وإنما يتم التحديد وفقاً لما تنتظم به الأبنية من أساليب وقرائن، فمجيء العدد «سبع» مرة مع «سَنَابِلٍ» بصيغة الكثرة، إنما كان لترغيب المؤمنين في الإنفاق في سبيل الله، وإن هذا الإنفاق

⁽²⁴⁾ يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م: 1/334.

⁽²⁵⁾ يُنظر: ضياء السالك إلى أوضاع المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، 1422هـ - 2001م: 1/68.

⁽²⁶⁾ يُنظر: الحلقة: 252.

⁽²⁷⁾ يُنظر: زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى: 1394هـ)، دار الفكر العربي: 2/971.

⁽²⁸⁾ يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: 2/567.

⁽²⁹⁾ يُنظر: ملاك التأويل القاطع بنوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من أي التنزيل، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (المتوفى: 708هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان: 1/70.

سيعود عليهم بمضاعفة حسنتهم، في حين استعمل «سُنْبُلَاتٍ» مع العدد نفسه، ولكن في موضع الإخبار عن الرؤيا، فالسياق مختلف ولا يحتاج إلى الترغيب.

- «معدودات» في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (183) أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 183-184].

ف«مَعْدُودَاتٍ» جمع مؤنث سالم، والجمع في غير العاقل يدلُّ على القلة، والمفرد يدلُّ على الكثرة، وجمع القلة يكون من واحد إلى العشرة، لكنَّ القرآن لم يستعمل «معدودة» التي تدلُّ على الكثرة، فجمع الكثرة «أكثر من عشرة»، لكنَّ الأمر جائز في باب البلاغة، فمن الممكن استعمال «معدودات» للتكثير، ويبدو أنَّ مجيء «معدودات» جمع قلة يرجع لسببين:

الأول: إنَّه قد يكون لتهوين الأمر على الصَّائمين، فأنت تدفع هذه الأيام ولا يُقاس بأجره العظيم الذي سيعطيك إياه ربُّك لصوم هذه الأيام، فهي معدودات.

والثاني: في أول فرض العبادة كان الصيام ثلاثة أيام في كلِّ شهر، ولم يُبدأ بالشهر كاملاً، فصارت معدودات، ثم نُسخ وقال: شهر رمضان.

وإذا تصفحت الباحثة كتب التاريخ فستجد أنَّ العرب كانت تؤرخ الليالي بالجمع «لثلاث خلون، ولأربع خلون»، أو بالمفرد؛ لتدلُّ على الكثرة، كقولهم «لإحدى عشرة ليلة خلت»⁽³⁰⁾.

و«مَعْدُودَاتٍ» وصف للمذكر غير العاقل، و«أَيَّامًا» جمع لغير العاقل، فإذا كان صفة لجمع ما لا يعقل، عومل معاملة المؤنثة المفردة، أو معاملة الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾، و﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾⁽³¹⁾. وهناك من وضع أحد الجمعيين موضع الآخر؛ للضرورة ولم يرد به التقليل، بل أراد التكثير، ومنه قول حسان بن ثابت:

لنا الجفناات الغرَّ يلمعن في الضحى *** وأسيافنا يقطرن من نجدة دما⁽³²⁾.

ورُوي أنَّ النابغة عندما سمع البيت قال لحسان: قلت جفانك وسيوفك⁽³³⁾.

ف«الجفناات» هاهنا معناها الكثرة؛ لأنَّه لو أراد ذلك لم يكن مبالغاً في المدح، وكيف لا يبتغي الكثرة في موطن المدح، وقد قرأت القرءاء: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: 103]، فليس معنى الصلوات هاهنا القلة، إنَّما معناها الكثرة⁽³⁴⁾.

إنَّ ما تقدم ذكره يؤكد القاعدة اللغوية التي استند إليها بعضهم من أنَّ الاسم إنَّ كان له جمع تكسير وجمع سلامة، نحو: «الجفان» و«الجفناات»، فجمع السلامة للقلة، وجمع التفسير للكثرة، وإنَّ لم يكن له إلا جمع سلامة، فجمع السلامة مشترك بين القلة والكثرة⁽³⁵⁾.

⁽³⁰⁾ يُنظر: الحلقة: 60 و62.

⁽³¹⁾ يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: 3/ 273.

⁽³²⁾ ديوان حسان بن ثابت، شرح: عبدا مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1414هـ- 1994: 219.

⁽³³⁾ يُنظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية - بيروت: 2/ 965.

⁽³⁴⁾ يُنظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر، ط2، 1417 هـ _ 1996م: 1/ 203.

فالقرآن الكريم قد استعمل «معدودات» للقليل والكثير كما في قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: 203]، فهذه يُراد بها القليل؛ لأنه قُصد بها أيام التشريق. وقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿قَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ [آل عمران: 24]؛ فهذه للكثرة؛ لأنه جاء في التفسير أنها أربعون يوماً، وهي الأيام التي عبدوا فيها العجل⁽³⁶⁾.

كما أن الكلمتين «معدودة» و«معدودات» تردان بمعنى واحد، كما في قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: 20] لقليل الدراهم⁽³⁷⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه أن جمع المؤنث السالم قد مائل جمع المذكر، فكانت له ألفاظ تُلحق به، منها ما ورد في قوله تعالى:

• «أولات» في قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: 4]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: 6]

ف«أولات» جمع بمعنى صاحبات، مثل: أولي علم، و«الأحمال» جمع «الحمل» مفرد، فما في البطن يسمى «حمل»، وما على الظهر يسمى «حمل»، فالسياق في الآيتين يتكلم عن المطلقات ﴿وَاللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: 4]، فأولات الأحمال لا يختلفن في الحكم، وكلهن تسري عليهن القاعدة؛ لأنها عامة تشمل الجميع «الكثرة والقلة».

أما السياق في الآية الثانية: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَنْمَرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسْتَزْضِعْ لَهُ أُخْرَى﴾ [الطلاق: 6]، فمتعلق بحكمين مختلفين:
الأول: الإنفاق بحسب قدرة الزوج؛ لقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: 7].

والثاني: يرتبط برغبة الزوجة في الإرضاع وغير الإرضاع.
فالحكم الأول أكثر وأشمل وأعم؛ لذا جاء بالجمع «وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ»، وليس فيها اختلاف، بينما الثانية فيها اختلاف على القلة النسبية، فالثانية قطعاً أقل؛ لأنها مرتبطة بأمرين مختلفين: سعة الزوج ورغبة الزوجة في الإرضاع، فالأولى يشملها كلها، أي يشمل الجميع الكثرة والقلة، فالأحكام عندما تتغير، تتغير الصيغة وتصبح أقل، وهذا من باب مراعاة السياق، أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال⁽³⁸⁾.
وقيل في اللغة: إن «أولو» جمع بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه، إلا أن واحده «ذو»، و«أولات» للأنثى واحدها «ذات»، تقول: جاءني «أولو» الألباب و«أولات» الأحمال⁽³⁹⁾، وأصله

⁽³⁵⁾ يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1395 هـ - 1975 م: 267 / 1.

⁽³⁶⁾ يُنظر: الحواشي على درة الغواص، ابن بَرِّي وابن ظفر، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط1، 1417 هـ - 1996 م، ص770.

⁽³⁷⁾ يُنظر: المصدر نفسه: 770.

⁽³⁸⁾ الحلقة: 122.

⁽³⁹⁾ يُنظر: مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت، ط5، 1420 هـ / 1999 م: 25 / 1. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (المتوفى: 711 هـ)، دار صادر - بيروت، ط3، 1414 هـ: 165 / 1.

«ألى» بضمّ الهمزة وفتح اللام، وقد قلبت الياء ألفاً، ثم حذفت؛ لاجتماعها مع الألف والتاء المزيديتين، أمّا وزنه «فعات»⁽⁴⁰⁾.

ويلزم في «أولات» الإضافة إلى اسم ظاهر، وتلحق المؤنث السالم في إعرابه، أي إنّ «أولات» يُكسر في جره ونصبه كالجمع الذي أُلْحِقَ، وهو اسم جمع؛ لأنّه لا واحد له من لفظه⁽⁴¹⁾.

و«أولات الأحمال» لفظ عام مطلق في الحوامل، فيشمل لذلك المطلقات والمتوفى عنهن أزواجهن؛ لأنّ الله عزّ وجلّ عمّم ذلك بقوله: «وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ»، ولم يخص بذلك الخبر عن مطلقة دون المتوفى عنها زوجها، بل عمّم الخبر به جميع أولات الأحمال⁽⁴²⁾.

وهذا رأي الجمهور الذين اتفقوا على أنّ أجلهنّ أن يضعن حملهنّ، معناه أجلهن في انقطاع ما بينهما وبين الأزواج وضع الحمل، عام في كلّ حامل؛ ليشمل المطلقة والأرملة، لكن هناك رأي منسوب لعلي بن أبي طالب وابن مسعود (رضي الله عنهما) يذهبان فيه إلى أنّه أبعد الأجلين، فقوله تعالى: «الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ» [البقرة: 234] لا يجوز أن يدخل في قوله: «وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ»؛ لأنّ «أولات الأحمال» إنّما هو في عدة الطلاق⁽⁴³⁾.

أمّا «أولات حمل» فهي في المطلقات الحوامل، وعلى الزوج أن يُنفق عليها، ولو طالّت مدة الحمل حتى تضع حملها. «فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ» أي إذا ولدت ورضيت أن ترضع له ولده، وقوله تعالى: «فَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ» أي فعلى الرجل أن يدفع لها أجر الرضاعة؛ لأنّ الأولاد يُنسبون إلى الأبياء⁽⁴⁴⁾. وقد وضع السيوطي الإنفاق شرطاً للحمل في قوله تعالى: «وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ»، أي فغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن⁽⁴⁵⁾.

والراجح عند الباحثة أنّ اجتهاد السامرائي وذهابه إلى أنّ الآيتين في المطلقات حصراً يرجع إلى أنّ الآية الأولى لا تشمل المتوفى عنها زوجها، وقد جاء مطابقاً لكلام علي بن أبي طالب وابن مسعود - رضي الله عنهما وأرضاهما- بأنّ الخطاب في الآية الأولى لكلّ حامل عدتها تنقضي عند وضع الحمل، فالكلام عن الحمل خصوصاً، لذا ذُكرت على صيغة الجمع، وما يؤيد ذلك أنّ الآية بدأت بقوله تعالى: «وَاللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ»، فالسياق في المطلقات عمومًا. بينما في الآية الثانية السياق في النفقة، فالعدة لا تنتهي بانتهاء الحمل، ولكنها تظل مستمرة للمولود، فذكر الحمل هنا بالإفراد كناية عن الرعاية الفردية التي تخص كل أب، فلا تهاون بها.

⁽⁴⁰⁾ يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م، ج1، ص: 82.

⁽⁴¹⁾ يُنظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 1/ 23. 200 / 1. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد المالكي: 1/ 340.

⁽⁴²⁾ يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري: 23 / 455. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط3، 1407 هـ: 4 / 557.

⁽⁴³⁾ يُنظر: مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3، 1420 هـ: 30 / 563. التحرير والتنوير، ابن عاشور: 2 / 444.

⁽⁴⁴⁾ يُنظر: صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، ط1، 1417 هـ - 1997 م: 3 / 377.

⁽⁴⁵⁾ يُنظر: الإتيان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) تحقيق مصطفى ديب البغا، ط4، دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق- سوريا، 2000م: 3 / 106.

المبحث الثالث: توظيف جموع التكسير عند فاضل صالح السامرائي.

مما لا شك فيه أنّ توظيف القرآن الكريم لجموع التكسير نال أهمية بالغة لدى المهتمين بدراسة لغة القرآن الكريم، ومنهم السامرائي الذي ذهب في بيان أسباب ذلك التوظيف مذهب من سبقه من علماء العربية من خلال استدلاله بجملة من الشواهد التي تذكر الباحثة بعضاً منها:

- «آلآف»، و«ألوف» في قوله تعالى: ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾ [آل عمران: 124] وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: 243].

ذكر السامرائي أنّ «آلآف» جمع قلة على وزن «أفعال»، وأفعال القلة من الثلاثة إلى العشرة، أمّا «ألوف» فهي أحد أوزان جموع الكثرة، وهي ما تجاوزت العشرة؛ كقول الله عزّ وجلّ: ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾ (124) بلى إن تصبّروا وتنفقوا ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسويين [آل عمران: 124-125]؛ لأنّ القلة من الثلاثة إلى العشرة، فإن تجاوزها دخل في الكثرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: 243]، وقد قال بعضهم في «ألوف» هي أكثر من عشرة آلاف، وقسم آخر قال: أربعون ألفاً⁽⁴⁶⁾.

ويبدو أنّ في «ألوف» قولين، أظهرهما: إنّه جمع «ألف» لهذا العدد الخاص، وهو جمع كثره، وجمع القلة: «آلآف» كحمول وأحمال، والثاني: إنّه جمع «ألف» على زنة «فاعل» كشاهد وشهود، أي خرجوا وهم مؤتلفون⁽⁴⁷⁾.

لكنّ الزمخشري يرى أنّ «ألوف» بمعنى «متألفون» هي من بدع التفسير، كونه جمع «ألف» من العدد أولى؛ لأنّ ورود الموت عليهم وهم كثرة عظيمة تفيد مزيد اعتبار، وأمّا وروده على قوم بينهم ائتلاف، فمشابه لوروده وبينهم اختلاف في أنّ وجه الاعتبار لا يتغير⁽⁴⁸⁾. ومما يُستدرك عليه أنّ جمع «ألف» «ألف»، كفلس وأفلس، فيقال: إنّ الألف محرّكة في الآلاف، في ضرورة الشعر، من ذلك قول الشاعر:

وكانَ حاملكم مناً ورافدكم *** وحامل المين بعد المين والألف.

فإنه أراد الآلاف، فحذف للضرورة، وكذلك أراد المثين، فحذف الهمزة⁽⁴⁹⁾.

أمّا السامرائي فيذهب في تخصيص استعمال «ألوف» في الآية الثانية إلى أنّه لا يقال لما دون العشرة آلاف «ألوف»، في حين أنّ هناك من يخالفه الرأي ممن سبقه من العلماء، كأبي حيان الأندلسي الذي ذهب إلى أنّه قد يُستعار أحد الجمعين للآخر، وإن كان الأصل استعمال كل واحد منهما في موضعه؛ لأنّ لفظ القرآن «وَهُمْ أُلُوفٌ» لم يُنصّ على عدد معين، ويُحتمل أنّ لا يُراد منه ظاهراً جمع «ألف»، بل يكون المراد منه التكنين⁽⁵⁰⁾.

⁴⁶ يُنظر: الحلقة: 17.

⁴⁷ يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق: 506/2.

⁴⁸ يُنظر: الكشاف، الزمخشري: 1/290. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: 2/562.

⁴⁹ البيت بلا نسبة، ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4: 336/2. لسان العرب، ابن منظور: 9/9. تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي: 23/38.

⁵⁰ يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: 2/562.

- «الكفار» في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [التوبة: 73].

أوضح السامرائي أن الأولين ذهبوا إلى أن جمع الصفات جمع سالم يُقَرَّبُه من الفعلية «الحدث»، ويبعده عن الاسمية، وجمع التكسير يُقَرَّبُه إلى الاسمية، فـ«كافر» صفة جمعها «كُفَّار»، فقول «الكافرون» يريد به الحدث، و«الكُفَّار» يريد به الأشخاص، فضلاً عن وجود قاعدة لغوية مفادها أن جمع المذكر السالم إذا كان معه جمع تكسير دلَّ على القلة، ويضاف إلى ذلك أن «كُفَّار» أقرب إلى المبالغة، فهو بمعنى الذين يكفرون بكثرة، فهناك إذن أمران بين جمع السالم وجمع التكسير، فجمع السالم يُقَرَّبُه من الفعلية، وجمع التكسير يبعده عنه، ولذلك فإنَّ الأعمال هو يُعمله بالجمع السالم عندما يأخذ مفعولاً به في الغالب، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: 35]، فهنا لم يقل: «والحفظة»؛ لأنه ليس فيه معنى الحدث⁽⁵¹⁾.

الكُفْرُ: ضدُّ الإيمان، وقد كَفَرَ بالله كُفْرًا. و«الكُفْرُ» يأتي بمعنى جُحودِ النعمة، وهو ضدُّ الشكر. وجمع الكافر: «كُفَّارٌ»، و«كُفْرَةٌ» و«كُفَّارٌ»، و«الكفار» في جمع الكافر المضاد للمؤمن أكثر استعمالاً، كما في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ [البقرة: 29]، و«الكُفْرَةَ» في جمع كافر النعمة أكثر استعمالاً⁽⁵²⁾.

ويرى ابن يعيش أن تكسير الصفة ضعيفٌ، والقياسُ جمعُها بالواو والنون، وقد علَّل سبب ضعف تكسيرها بأنها تجري مجرى الفعل، نحو قولهم: «زيدٌ ضاربٌ»، فمعناه: يَضْرِبُ، أو ضَرَبَ، إذا أردت الماضي؛ لأنَّ الصفة في افتقارها إلى تقدم الموصوف، كالفعل في افتقاره إلى الفاعل⁽⁵³⁾.
فما كان منها على وصف «فَاعِلٍ» يُجمع على «فُعَلٌ»، وجمع الكثرة «فُعَالٌ» غالباً، كما يجمع «جاهلٌ» على «جُهَلٌ وجُهَالٌ»، ويجمع على «فَعَلَةٌ» كثيراً كقولهم: «فَسَقَةٌ»، في جمع «فاسِقٌ»، ويطرد في وصف صحيح اللام على «فَاعِلٍ» نحو: عاذلٌ وعُدَّالٌ⁽⁵⁴⁾.

- «الكوافر» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلْوَا مَا أَنْفَقُوا نَلِكُمْ حَكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الممتحنة: 10].

ذكر السامرائي أن «الْكُوفِرِ» وردت في القرآن وهي جمع «كافرة»، وقد جمعت جمع تكسير؛ لأنها تدل على الكثرة، ولم ترد «الكافرات»؛ لأنَّ جمع المؤنث السالم جمع قلة، فالأولى أشمل وأعم من «الكافرات»، وبهذا تكون «الكافرات» قد دخلت في «الكوافر».

أمَّا «المؤمنين» و«المؤمنات» فليس فيها جمع قلة وكثرة؛ لأنه ورد عن العرب إن لم يكن للفظ في اللغة جمع آخر، فجمع السالم يدلُّ على الكثرة والقلة معاً، والقرآن قد جمع منافق «منافقون»، ومنافقة: «منافقات»، وجمع ساجد: «ساجدون، وسجَّد» وميِّت جمعها «موتى وأموات وميِّتون»، وهذه ليس فيها اختيار⁽⁵⁵⁾.

⁽⁵¹⁾ يُنظر: الحلقة: 145.

⁽⁵²⁾ يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده المرسي: 3/ 7. تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي: 53/ 14.

⁽⁵³⁾ يُنظر: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش: 3/ 250.

⁽⁵⁴⁾ يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الإستراباذي: 1/ 460، 3/ 1391.

⁽⁵⁵⁾ يُنظر: الحلقة: 130.

وقد ذكر سابقاً أنّ جمع الكافر: كُفَّارٌ وكَفَرَةٌ، وَجَمْعُ الْكَافِرَةِ: كَوَافِرٌ، كما في حديث القنوت: (واجعل قلوبهم كقلوب نساء كوافر)، يعني في التعادي والاختلاف، فالنساء أضعف قلوباً من الرجال لا سيما إذا كن كَوَافِرَ، وَجَمَعُهُ أَيْضًا «كُفَّرٌ»، ولا يجمع جمع السلامة؛ لأنّ الهاء لا تدخل في مؤنثه⁽⁵⁶⁾.

ومن الفقهاء من يرى أنّ «الكوافر» في النساء والرجال، وهذا خلاف ما يراه النحويون في أنّها مختصة بالنساء دون الرجال، بحجة قولهم: «طائفة كافرة»، «وفرقة كافرة»، لكنّ الجواب غير مستقيم من وجهة نظر ابن عاشور بحجة وجود ضمير الذكور في قوله تعالى: «وَلَا تُمَسِّكُوا» يقصد به «الرجال المؤمنون»، والكوافر «نساؤهم»⁽⁵⁷⁾.

ورود في عمدة الحفاظ أنّ «الكَوَافِر» في حديث القنوت خَصَّ النساء؛ لأنّهن أضعف قلوب من الرجال، وَخَصَّ الكوافر؛ لأنّهن أضعف من المسلمات⁽⁵⁸⁾.

ومن هنا يتضح أنّ استعمال «الكَفَّار»، و«الكَوَافِر» بصيغة جمع التفسير الدالة على الكثرة؛ وذلك لتوظيفهما في الدلالة على المبالغة في الكفر.

ومن الشواهد القرآنية التي استدلت بها السامرائي على صيغة منتهى الجموع.

• «أَبَارِيقٌ» في قوله تعالى: (بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكُنَاسٍ مِّن مَّعِينٍ) [الواقعة: 18].

بيّن السامرائي أنّ «أَبَارِيقٌ» على صيغة منتهى الجموع، أو منتهى جموع التكسير، فالاسم يُجمع، وقد لا يُجمع مرة أخرى، فإذا كان على صيغة منتهى الجموع لا يجمع جمع تكسير مرة أخرى، كقوله تعالى: (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ) [الحاقة: 44]، ف«قول» مفرد، و«أقوال» جمع، و«أقاول» منتهى الجمع؛ لأنّه لا يجمع بعدها جمع تكسير، فكلّ الجموع الأخرى لها نظير في المفرد، ما عدا هذه الصيغة، فليس لها نظير في المفرد، وممّا جاء في الألفية:

وجر بالفتحة ما لا ينصرف *** ما لم يُضف أو يكُ بعد «ال» رِبِّف⁽⁵⁹⁾.

ولذلك أوله يكون مفتوحاً، ولو كان أوله مضموماً كان له نظير مفرد، ف«مقاتل» ممنوع من الصرف، و«مقاتل» منصرف⁽⁶⁰⁾.

«الأَبَارِيقُ» لفظة فارسية معربة، أصلها «أَب رِي»، على زنة «أَفَاعِيلَ»، وواحداه «إِبْرِيقٌ»، على زنة «إِفْعِيلٌ»، وهو إناء يبرق لونه من صفائه له خرطوم وعروة⁽⁶¹⁾. وما استعارة القرآن لألفاظ جديدة من لغات أخرى، مثل: أباريق، وإستبرق، والتنور، والمنافق، وغيرها من الألفاظ الفارسية والحبشية إلّا للتعبير عن دلالات ومعانٍ مختلفة⁽⁶²⁾.

⁵⁶ يُنظر: لسان العرب، ابن منظور: 5/ 144. تاج العروس من جواهر القاموس، الرّبيدي: 14/ 53. مختار الصحاح، الرازي: 1/ 271.

⁵⁷ يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (المتوفى: 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي مجد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1422 هـ: 5/ 298. التحرير والتنوير: ابن عاشور: 28/ 159.

⁵⁸ يُنظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ - 1996 م: 3/ 410.

⁵⁹ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 77.

⁶⁰ يُنظر: الحلقة: 191.

⁶¹ يُنظر: المخصص، ابن سيده المرسي: 3/ 199. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي: 1/ 183.

⁶² يُنظر: الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحلبي الدمشقي الصالحي المعروف بـ«ابن المبرد»، تحقيق: رضوان مختار بن غريبة، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة- المملكة العربية السعودية، ط1، 1411هـ - 1991م، 1/ 108.

ومما لا شك فيه إجماع علماء اللغة على أنّ العجمة علّة من العلل المانعة للصرف في كثير من الأسماء الموجودة في القرآن⁽⁶³⁾.

وعليه فإن مجيء بعض الألفاظ الأعجمية في القرآن لا يخرجها من كونه عربياً، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2]؛ وورود هذه الألفاظ المعجمة لا ينافي كونه عربياً؛ لأنّ أكثر القرآن عربي.

أمّا في حديثه عن اسم الجنس الجمعي فقد ذكر بعض الشواهد منها:

• «جُنْدٍ» في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾ [يس: 28].

ف«جُنْدٍ» اسم جنس جمعي، وفي اللغة: هناك فرق بين الجمع وبين اسم الجنس الجمعي. فاسم الجنس الجمعي: يُفْرَق بينه وبين المفرد بالتاء أو بالياء. مثل: «تَمْرَة - تمر»، «رُومِي - روم»، «جُنْدِي - جند». و«جُنْدٍ» جمعها «جنود» و«أجناد»، وفي قوله تعالى: ﴿مِنَ الْجُنْدِ﴾، فإنّ «مِنَ» استغراقية، تستغرق نفي القليل والكثير، وهذا ما يسمى بالاستغراق؛ أي: شمل الكل؛ لذا فإنّ استعمال «جُنْدٍ» هنا هو الأنسب، أمّا في مقام الحرب فقد استعمل «جنود» بصيغة الجمع؛ لأنّها تدلُّ على الكثرة، كما في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: 31]، فلو نفاه ما نفى الأقل⁽⁶⁴⁾.

و«الجُنْدُ» معناها الأعوان والأنصار، وجمعها «الجنود»، وقد تأتي بمعنى: «المدينة»، وجمعها أجنادٌ و«الأرواح جنود مجنّدة»، و«الريح من جنود الله تعالى»، وفي النسبة تُرَدُّ إلى الواحد فيقال: «جُنْدِيٌّ»، وأمّا (الجندي) فمنسوب إلى «الجند»، وتجنّد فلان: أي اتخذ جنداً⁽⁶⁵⁾.

أمّا بناؤها فعلى وزن «فُعْلٌ» بضمّ الفاء وسكون العين، وبأنّه أن يجيء في القلة على «أفعالٍ»، ويُجمع في الكثرة على «فُعُولٍ» و«فُعَالٍ»، و«فُعُولٌ» أكثر فيه، «جُنْدٌ»، و«جُنُودٌ» و«أجنادٌ»⁽⁶⁶⁾.

• «فاكهة - فواكه» في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ (10) فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلَ ذَاتُ الْأَكْمَامِ﴾ [الرحمن: 10-11]. وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ (18) فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَاتٍ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ لَّكُمْ فِيهَا فَوَاكِهٌ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [المؤمنون: 18-19].

ذكر السامرائي أنّ «فاكهة» اسم جنس عام يشمل: المفرد، والمثنى، والجمع، أمّا «فواكهة» فهي جمع، واسم الجنس في اللغة يكون أعَمّ من الجمع، والفاكهة تدلُّ على الجمع والمثنى والمفرد.

مشيراً إلى أنّ لفظة «فواكهة» يُقال عنها: فواكه وفاكهة، ف«الفاكهة» تشمل «الفواكه»، لكنّ «الفواكه» لا تشمل «الفاكهة» من حيث اللفظ؛ لأنّ الأولى أعَمّ؛ فهي تدلُّ على المفرد والمثنى والجمع، والمتعدد وغير المتعدد، والمتنوع وغير المتنوع، أمّا «الفواكهة» فهي للجمع والمتنوع فقط؛ لذلك تستعمل «فاكهة» في القرآن لما هو أوسع من «الفواكهة» كما في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ (10) فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلَ ذَاتُ الْأَكْمَامِ﴾ [الرحمن: 10-11]، ف«الفاكهة» أكثر في عموم الأرض. أمّا في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ (18) فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَاتٍ مِّنْ نَّخِيلٍ

⁽⁶³⁾ يُنظر: البلغة إلى أصول اللغة: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة ماجستير - جامعة تكريت، ص: 106.

⁽⁶⁴⁾ يُنظر: الحلقة 30.

⁽⁶⁵⁾ يُنظر: مختار الصحاح، الرازي: 1/ 62. 152. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) دار الكتب المصرية، ط2، 1973م. تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي: 7/ 524.

⁽⁶⁶⁾ يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 3/ 241.

وَأَعْنَابٍ لَكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [المؤمنون: 18-19]، فـ«الفواكه» أقل؛ لأن البساتين في الأرض قليلة ومحدودة⁽⁶⁷⁾.

وقد اختلف في لفظ «الفاكهة» اختلافاً كثيراً، وأحسن ما قيل عنها: إنها مشتقة من «فَكِهَ» كَفَرَحَ، فهو «فَكِهَةٌ وَفَاكِهَةٌ» طيب النفس ضحوك، أمّا قوله تعالى: ﴿فَطَلَّئْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: 65] ففيها تهكم، وقولهم: تفكه هنا، بمعنى: ألقى الفاكهة عن نفسه، فهي بذلك تُطلق على الثمرات التي يأكلها الناس، وليست بقوت لهم ولا طعام ولا إدام⁽⁶⁸⁾.

أمّا في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ فالفواكه كثيرة يتفكهون ويتنعمون بها زيادة على المعتاد من الغذاء الأصلي، أي إنها فاكهة وغذاء، فالعنب يؤكل رطباً وزبيباً، والبلح يؤكل رطباً وبسراً، وهو أنواع مختلفة⁽⁶⁹⁾.

وخلاصة القول: إنّ «الفاكهة» أعمُّ وأشملُّ؛ لدلالاتها على أنواع متعددة من الفواكه، فضلاً عن وجود دلالة معنوية أخرى، تتمثل في استعمال الفاكهة؛ لغرضين هما: الغذاء، والزينة.

وقد اختلفت الآراء وتضاربت في اسم الجنس: أجمع تكسير هو أم جمع مستقل بنفسه؟ إلا أنّ الرأي الذي فيه سداد وتيسير أنّه جمع تكسير، ولن يترتب على الأخذ به مخالفة أصل من أصول اللغة، أو خروج على القاعدة السليمة⁽⁷⁰⁾.

(67) يُنظر: الحلقة 16.

(68) القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: 817هـ)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط 8، 1426 هـ - 2005 م : 1 / 1251. التحرير والتنوير، ابن عاشور: 241 / 27.

(69) يُنظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي: 222 / 9. زهرة التفاسير، أبو زهرة: 10 / 5059.

(70) يُنظر: النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: 1398هـ)، دار المعارف، ط 15، دبت: 23 / 1.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج، أهمها :
1- يُعدُّ السامرائي من علماء اللغة المحدثين المتخصصين في تفسير كتاب الله المعجز، الذين كان لهم دور كبير في تحول التفسير القرآني من المقروء إلى المرئي معتمداً علم اللغة كأساس في ذلك التفسير، مما ساعد على تقريب المفاهيم والمعاني القرآنية إلى القلب، وجعلها سهلة ميسرة على المتلقي.

2- أفاد السامرائي من سياق السور؛ ليصل إلى المعاني والدلالات الدقيقة لأبنية الجموع؛ لأنه ينظر إلى لغة القرآن على أنها لغة فنية مقصودة بكل تعبيراتها واستعمالاتها، فقد اختلفت دلالات الجموع بعضها عن بعض، فالقرآن قد يورد جمعاً على وزنين مختلفين لمفردة واحدة، ويخصُّ كلَّ جمع منهما لمعنى غير معنى الآخر، فلا يجوز التبديل بينهما، وهذه الميزة من خصوصيات الاستعمال القرآني، فهي لديه كـ «القوانين الرياضية الجبرية».

3- الدقة الموضوعية التي اتَّسم بها السامرائي من خلال المناظرة بين النصوص القرآنية؛ لبيان قصدية استعمال جمع بعينه عن غيره من قبل الله عزَّ وجلَّ، فضلاً عن ذكر الأصل في ذلك الجمع والسبب في العدول إلى غيره بحسب السياق والمقام.

4- تعدد المصادر التفسيرية التي استند عليها السامرائي في تفضيل استعمال جمع دون جمع آخر، ويبدو ذلك واضحاً من خلال طرحه لآراء العلماء دون الإشارة إليهم، ولا يُعدُّ ذلك مثلبة يؤاخذ السامرائي عليها، فربما ذلك يرجع إلى اعتقاده أنَّ المشاهد معني بالمعلومة اللغوية لا بقائلها، فضلاً عن ضيق وقت البرنامج.

5- إنَّ أبنية الجموع على اختلاف أنواعها وزياداتها المتنوعة قد وظفت؛ لخدمة المعاني المراد إظهارها من تداخل الألفاظ، فهي وإن كانت تحمل دلالة جمعية موحدة، إلا أنَّها تختلف في مضمون تلك الدلالة بحيث تُلزم المتكلم باستعمال أحدها خدمة لمعنى معين لا يكون إلا به؛ أي إنَّ استعمال جمع مكان جمع آخر لا يمنح السياق دلالاته الحقيقية، وقد يتنافى مع ما ورد من ألفاظ أخرى، ويبدو أنَّ نصوص القرآن الكريم المشتملة على أبنية الجموع المختلفة خير دليل على ذلك، فالأمر لا تحكمه الفاصلة القرآنية أو النسق العام للألفاظ المستعملة، بقدر ما يحكمه مدى مناسبة أبنية الجمع للمعنى العام للنص القرآني، ومدى ملائمتها للسياق، وإظهارها للجانب البلاغي والإعجازي للقرآن الكريم.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الإتيقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) تحقيق مصطفى ديب البغا، ط4، دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق- سوريا، 2000م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) دار الكتب المصريّة، ط2، 1973م.
- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأتباري (المتوفى: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ- 1999م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، 1420هـ.
- البرهان في توجيه متشابه القرآن، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى (المتوفى: نحو 505هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيحة د.ت.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأتباري (المتوفى: 577هـ)، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر، ط2، 1417 هـ _ 1996 م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الرّببدي (المتوفى: 1205هـ)، دار الهداية.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور (المتوفى : 1393هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، 1984 هـ.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1403هـ- 1983م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى : 749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م.
- الحواشي على درة الغواص، ابن برّي وابن ظفر، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط1، 1417هـ- 1996م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلّي (المتوفى: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسّمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي الصالحي المعروف بـ«ابن المبرد» (المتوفى: 909 هـ)، تحقيق: رضوان مختار بن غربية، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة- المملكة العربية السعودية، ط1، 1411 هـ- 1991م.
- ديوان حسان بن ثابت، شرح: عبدا مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1414 هـ- 1994.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي (المتوفى: 1270 هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1415 هـ.
- زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى: 1394 هـ)، دار الفكر العربي.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1400 هـ - 1980 م.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى (المتوفى: 905 هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 1421 هـ- 2000م.
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م.
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686 هـ)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ - 1975 م.
- شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة- القاهرة، ط2، 1414 هـ- 1993م.
- صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ط1، 1417 هـ - 1997 م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، 1422 هـ - 2001م.
- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577 هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1420 هـ- 1999م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ - 1996 م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1408، 3 هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538 هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3، 1407 هـ.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ) تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، دار صادر - بيروت، ط3، 1414 هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (المتوفى: 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1422 هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: 458هـ]، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م.
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت، ط5، 1420 هـ / 1999 م.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1417 هـ - 1996 م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 1408 هـ - 1988 م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط1، 1429 هـ - 2008 م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.
- مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3، 1420 هـ.
- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من أي التنزيل، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (المتوفى: 708هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

الرسائل الجامعية:

- صيغ منتهى الجموع في لسان العرب (دراسة صرفية دلالية)، سائد محمود حسن صوافطة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2010م.
 - البلغة إلى أصول اللغة: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة ماجستير - جامعة تكريت.
- حلقات برنامج لمسات بيانية: 17، 16، 30، 37، 60، 62، 130، 122، 85، 141، 145، 191، 252.

Fadhil Salih Al-Samarraee's implementation of plural structures.

Afraa Jameel Abbas

PHD Degree –Arabic Department

Faculty of Women for Arts, Science & Education

Ain Shams University - Egypt

afraajameel74@gmail.com

Yahya AbdAlmohsen Farghal.

Assistant professor

Faculty of Women

Ain Shams University – Egypt.

dryahyaf@gmail.com

Muhammad Mezal Khalati

Professor of Arabic Department

College of Arts

Wasi University- Iraq

mmiziel@uowasit.edu.iq

Abstract

It is very clear to those interested in Arabic that the Arab speaker tends towards brevity and constantly seeks to use styles, phrases, forms and structures that briefly convey the meaning in such a way as to avoid excessive repetition and redundancy and to beat the receiver's boredom and long wait. In this regard, the researcher has found out that the most remarkable of these brief styles are the morphological structures, especially plural structures in all categories. Despite the fact that they originally have singular structures to which different morphemes are added to denote more than two of something, they may have much more significance within context in such a way that would denote multitude or Paucity and that other lexemes are contextualized to share them the same significance. By doing so, the linguistic text, especially the Quranic Text, is rendered much more accurate in using one plural structure rather than another. There is no doubt that the plural structures differ in their form and meaning. Sometimes they are governed by the concept of maintaining the soundness of the singular structure, resulting in the sound plural structure in its two types each of which has specific suffixes. Other times they are governed by the concept of breaking, i.e. the change of the positions and vocalization of letters, resulting in broken plurals. Further, these structures with their different affixes which yield different patterns of plural may denote other significances such as masculinity, femininity, the extreme boundary of plurals, and plural gender.

key words: - implementation, plural structures ,Fadhil Salih Al-Samarraee's.